

تقرير

اتفاق الأطراف السودانية وتحديات الفترة الانتقالية



خالد عثمان الفيل*

5 سبتمبر/ ايلول 2019



الفرحة السودانية متواصلة بتوقيع اتفاق المرحلة الانتقالية (رويترز)

في الاتفاق السياسي الأهم منذ اندلاع ثورة ديسمبر/كانون الأول 2018:

كان يوم السبت 17 أغسطس/آب 2019 يوماً فريداً في تاريخ السودان، فهو اليوم الذي خرج فيه مئات الآلاف من المواطنين محتفلين بتوقيع "وثائق المرحلة الانتقالية" بين قوى الحرية والتغيير وبين المجلس العسكري الانتقالي، والتي اعتبرها الكثيرون تويجاً لمسار الثورة السودانية التي انطلقت في ديسمبر/كانون الأول 2018 وأطاحت بنظام عسكري هو الأطول في تاريخ السودان الحديث. كانت وقائع الاتفاق تعكس قدرًا عاليًا من رمزية الثورة وأهدافها. فقد قام محمد ناجي الأصم، الطبيب ذو الـ28 عامًا، بإلقاء كلمة قوى الحرية والتغيير، وتقديم شاب لا ينتمي للأسر الطائفية المعروفة لإلقاء كلمة بهذه الأهمية هو أمر غريب على الفضاء السياسي السوداني، إلا أن الدور المركزي الذي لعبه شباب السودان في إنجاح الثورة جعل هذا "الغريب" أمرًا "ضروريًا". أما أحمد ربيع، المعلم في المرحلة الثانوية، والذي يُضطر يوميًا لقيادة سيارة تاكسي في الفترة المسائية حتى يستطيع أن يغطي تكاليف المعيشة لأسرته، فهو الذي قام بالتوقيع نيابة عن قوى الحرية والتغيير كتمثيل رمزي للدور المركزي الذي لعبه "المهنيون" وعناصر الطبقة الوسطى في انتصار هذه الثورة. ولم يقلل من قوة رمزية وقائع الاتفاق إلا غياب العنصر "النسائي" وأهالي "الشهداء" عن المنصة الرسمية مع وجودهم بين الحضور. وكما كان كبار الفاعلين في مسار الثورة حضورًا في ذلك الاحتفال، كانت القوى الخارجية المؤثرة في الوصول إلى هذا الاتفاق حضورًا كذلك، يقدمهم أبي أحمد، رئيس الوزراء الإثيوبي، ومصطفى مدبولي، رئيس الوزراء المصري، وموسى فقي، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، وعادل الجبير، وزير الخارجية السعودي، بالإضافة إلى بعض رؤساء الدول الإفريقية (كينيا، تشاد، إفريقيا الوسطى).

أما مضامين الاتفاق نفسه فقد كانت حول "الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019" التي شكّلت ملامح وتفاصيل هيكل الحكم الانتقالي وطبيعة إدارة البلاد وتقاسم السلطة بين المدنيين والعسكريين في المرحلة القادمة. لم تمض أيام على ذلك الاحتفال حتى اكتمل تحديد أعضاء المجلس السيادي من المدنيين والعسكريين وقاموا بأداء القَسَم، وبعدها بأيام قليلة تم تعيين الدكتور، عبد الله حمدوك، المتخصص في الاقتصاد والتنمية وصاحب الخبرة الطويلة في المؤسسات التنموية الدولية مع

خبرة محلية في تطوير الممارسة الديمقراطية، رئيساً للوزراء من قبل قوى الحرية والتغيير وقام بأداء القسم. كل تلك الأحداث جعلت الأمل والسرور هي الأحاسيس السائدة في الشارع السوداني. مع ذلك، فالحديث عن مستقبل الفترة الانتقالية في السودان وسيناريوهات التغيير السياسي لا ينبغي أن يكتفى بالنظر في ظواهر ويتغافل عن تحليل علاقات بالسلطة للفاعلين المؤثرين في المشهد السياسي، وهو ما سنقوم به في الفصل الثاني من هذا التقرير.

الفاعلون الأربعة وتأثيرهم

أ- المجلس العسكري

مع أن الوثيقة الدستورية تقتضي حل المجلس العسكري بعد تكوين مجلس السيادة، إلا أن المجلس العسكري حاضر في ذات الاتفاق نفسه، فمن الذي سيختار 33% من عضوية المجلس التشريعي؟ وهل مجرد الإحالة للمجلس العسكري بـ"الأعضاء العسكريين في مجلس السيادة" يعني فعلياً حل هذا المجلس وانتفاء المخاوف من المؤسسة العسكرية؟ بالتأكيد لا.

تحليل علاقات القوة والسلطة يشير بوضوح إلى أن الفريق أول، محمد حمدان دقلو، الشهير بحميدتي، وهو قائد قوات الدعم السريع، هو صاحب السلطة الفعلية في هذا المجلس وذلك لعدة أسباب، أولها: أن حميدتي يسيطر على أحد المصادر الرئيسية للعمليات الأجنبية في السودان، ألا وهو الذهب، فبعد فقدان السودان لأكثر من 75% من حصته من النفط بانفصال الجنوب كان البديل المباشر للنفط هو الذهب، وذلك أن إنتاج السودان من الذهب كان قد قفز من 7 أطنان في العام 2008، ليصل إلى 90 طناً في العام 2017، وأصبح يشكل 57% من قيمة صادرات السودان في 2017(1). وتعتبر منطقة جبل عامر من أهم مناطق تعدين الذهب والتي بسبب غزارة إنتاجها من الذهب قام موسى هلال، القائد السابق لقوات الجنجويد التي كانت الحكومة تمولها، بالسيطرة عليها. ولكن رفض موسى هلال للمشاركة في حرب اليمن دفع الحكومة لتسليح حميدتي ليحل محل هلال، ونجح حميدتي في اعتقال هلال في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، وسيطر بعدها على مناجم الذهب، ثم قام بتأسيس شركته التجارية "الجنيد" لإدارة عمليات التعدين وبيع الذهب بالإضافة إلى الاستثمار في عدد من القطاعات التجارية الأخرى(2).

ثانيها: أن حميدتي هو الأوثق علاقةً بالقوى الخارجية المؤثرة مالياً في المشهد السوداني، ونعني بذلك السعودية والإمارات. ففي العام 2015، اتفقت الحكومة السودانية على إرسال قوات من الدعم السريع للقتال مع قوات التحالف السعودي-الإماراتي في اليمن تحت قيادة عبد الفتاح البرهان (رئيس المجلس العسكري الحالي)، ولكن بعد شهر قليلة عقدت الإمارات اتفاقاً موازياً ثانياً مع حميدتي لإرسال المزيد من القوات للقتال في الجنوب اليمني، كما اتفق حميدتي مع السعودية على حماية حدودها الجنوبية مع اليمن. وأخيراً، في يوليو/تموز 2019، قام حميدتي بتمويل من الإمارات بإرسال دفعة أولية من ألف مجند (من أصل 4 آلاف) للقتال في ليبيا مع الجنرال حفتر(3). هذا العمل المسلح مدفوع الأجر منذ 2015 جعل حميدتي هو الرجل السياسي الأقوى في الخرطوم بقوات يفوق عددها 70 ألف مقاتل وبما يزيد عن 10 آلاف سيارة مسلحة، وأصبحت قواته هي القوة الفعلية القادرة على السيطرة على الخرطوم وباقي المدن السودانية، وهو ما جعله كذلك يمتلك السبب الثالث للنفوذ والسلطة ألا وهو التحكم في الحركة التجارية في الحدود بين السودان وبين تشاد، والإشراف على عمليات تهريب المركبات من ليبيا، بالإضافة إلى الاستفادة غير المباشرة من 130 مليون يورو كان الاتحاد الأوروبي يدفعها للسيطرة على الهجرة غير الشرعية(4).

من الجدير بالذكر هنا أن المؤسسة العسكرية وجهاز الأمن والمخابرات تمتلك حصة كبيرة من الشركات الاستثمارية في البلاد، وهذه الشركات ليست شركات هامشية، فبحسب التقرير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، هناك ما لا يقل عن 160

شركة مسجلة خاضعة لسيطرة المؤسسة العسكرية والأمنية(5). مع ذلك، فكل هذه الشركات هي شركات محلية تعمل داخل الاقتصاد السوداني وتتأثر بما يتأثر به الاقتصاد من أزمات. في المقابل، فإن كل الموارد الاقتصادية الثلاث التي يسيطر عليها حميدتي (الذهب، الخدمات الأمنية العابرة للبلاد، والعبارة للحدود) تدر أموالاً أجنبية وغير متأثرة بأوضاع البلاد الاقتصادية، بل يمكن للمرء أن يحاج بأن هذه المصادر الثلاثة هي القنوات الرئيسية للعملة الأجنبية في الوضع الحالي. والأهم من كل ذلك، فإن تمدد حميدتي الاقتصادي والسياسي لا يتعارض مع مصالح المؤسسة العسكرية. أما بخصوص الأفراد والقيادات في الأمن والجيش الذين يختلفون مع حميدتي في توجهه، فقد استطاع حميدتي، مؤقتاً، إسكات كل الأصوات المناوئة له في الجيش عبر الاعتقال أو التسريح (كما حدث بعد انقلاب الإسلاميين الذي أشيع في يوليو/تموز)(6)، أو بالدمج في قوات الدعم السريع، كما فعل مع هيئة العمليات التابعة لجهاز الأمن والمخابرات(7).

بهذه الثروة المالية الضخمة تسلل الطموح السياسي إلى نفس حميدتي، خصوصاً بعد سقوط نظام البشير في أبريل/نيسان 2019، والدور الذي لعبه في ذلك السقوط؛ الأمر الذي جعله بطلاً قومياً في تلك الأيام. بعد أبريل/نيسان، بدأ حميدتي يتمدد سياسياً، فقام بدفع راتب ثلاثة أشهر كحافز لكل قوات الشرطة، كما أصبح يقدم العطايا والهبات لقيادات الإدارة الأهلية وكبار ضباط الجيش، كما صرح حميدتي بأن قوات الدعم السريع قد أودعت 350 مليون دولار في خزانة بنك السودان لتحسين الاقتصاد السوداني، وقام حميدتي بتوقيع عقد مع شركة إعلامية كندية لتلميع صورته في الإعلام الغربي وبناء علاقات دبلوماسية مع أميركا وروسيا بمبلغ وقدره 6 ملايين دولار(8). بطموحه السياسي وموارده الاقتصادية، كان حميدتي مدرغاً لحقيقة أن حدوث تحول ديمقراطي في السودان يعني سيطرة قوى الحرية والتغيير على الموارد المالية التي يملكها وإنهاء طموحه السياسي، وهو ما دفع حميدتي لرفض نفس بنود هذا الاتفاق (الذي تم التوقيع عليه مؤخراً في 17 أغسطس/آب 2019) أثناء المفاوضات التي تمت بعد سقوط النظام في أبريل/نيسان. وهذا الرفض، بدوره، هو ما دفع المجلس العسكري لفض اعتصام القيادة العامة في 3 يونيو/حزيران والذي راح ضحيته ما يفوق المئة شخص مع اغتصاب العشرات من النساء. والتفسير الرئيسي لقبول حميدتي والمجلس العسكري بنود الاتفاق الأخير هو عدم انكسار الشارع السوداني أمام العنف والقمع بالإضافة إلى الدور الرئيسي للضغوط الخارجية التي قادتها كل من أميركا وبريطانيا والاتحاد الأوروبي على الإمارات والسعودية لقبول بالاتفاق(9).

مع ذلك، فهناك ثلاث نقاط ضعف يعاني منها حميدتي: شخصية، وإدارية، وهيكلية مالية. أما الشخصية، فهي افتقاره للسمعة والحكمة السياسية والكاريزما والحاضنة المجتمعية والسياسية العابرة للقبلية التي كان يتمتع بها الرئيس المخلوع، عمر البشير، هذا بالإضافة إلى كونه غريباً على المؤسسة العسكرية وليس من أبنائها. أما الإدارية، فتتعلق بتحالفاته الداخلية والخارجية، فحميدتي هو العدو اللدود للحركات المسلحة الرئيسية في السودان، كما أنه بسبب اعتماده على التمويل الإماراتي-السعودي غير قادر على بناء علاقات متزنة مع قطر (ذات الدور المركزي في إدارة ملف سلام دارفور)، وتركيا. هذه المشكلة الإدارية تؤثر بصورة مباشرة على قدرة حميدتي على تحقيق السلام الشامل في السودان. ثالثاً: المشكلة الهيكلية المالية: تتعلق بقدرة حميدتي على تحقيق استقرار اقتصادي في السودان ككل على حساب سيطرته على موارد الذهب، فمن المعلوم أن من الأسباب الرئيسية للتردي الاقتصادي في السودان هو عدم الاستفادة من عائدات الذهب للمنفعة الوطنية بالإضافة إلى سوء إدارة عمليات شراء الذهب التي كانت تتم بالعملة المحلية مما تسبب في مضاعفة نسبة التضخم في الاقتصاد السوداني، لذلك فأى طموح سياسي لحميدتي لا بد أن يتضمن معالجة أزمة الاقتصاد السوداني، لكن تكلفة هذه المعالجة باهظة جداً لحميدتي وتعني تخليه عن المصدر الأول من مصادر تمويله ألا وهو الذهب(10).

ب- الشارع السوداني وقوى الحرية والتغيير

فيما يتعلق بقيادة الحراك في السودان، فإن أكبر نقطة قوة تتمتع بها قوى الحرية والتغيير هي اكتسابها لتأييد الشارع السوداني، وهذا التأييد كان قادرًا على ترجيح كفتها في منعطفات كثيرة منذ بداية الثورة ووفر الدعم الكافي لها حتى الوصول إلى اتفاق 17 أغسطس/آب. مع ذلك، فهي تعاني من ضعف هيكلي سببه اختلاف الوزن السياسي للمكونات الأساسية لهذا التحالف، مع اختلافها في التوجهات الفكرية والسياسية، بالإضافة إلى غياب القيادة الموحدة لها وعدم القدرة على خلق اتفاق على آلية اتخاذ القرار. هذا الأمر ظهر بجلاء عندما بدأت الجبهة الثورية (التي تمثل الحركات المسلحة في أقاليم دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وهذه الثلاثة هي مناطق النزاع/الحروب في السودان) التي هي جزء أساسي من قوى الحرية والتغيير في الاعتراض على الاتفاق السياسي الأولي في يوليو/تموز بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير (11). وفشلت جولتنا المفاوضات بين الجبهة الثورية وقوى الحرية والتغيير سواء تلك التي كانت في أديس أبابا أو التي تمت في القاهرة، وهذا يعني أن الاتفاق الحالي غير مدعوم من قبل الحركات المسلحة الرئيسية والتي لا يمكن تحقيق السلام الشامل إلا بمشاركتها. وهناك عامل آخر هو ضعف الخبرة السياسية لقيادات هذه القوى وهو ما أدى إلى الاضطراب في اختيار الأسماء المرشحة للمجلس السيادي وهو ما جعل هذه القوى تتأخر يومين عن الموعد المتفق عليه مع المجلس العسكري (12)، وما فتح الباب لموجة اعتراضات واتهامات بعدم المهنية والشفافية لهذه القوى من قبل الشارع السوداني. هذا الخليط غير المتجانس وغير المتناسق في العمل جعل بعض الأحزاب والمجموعات ذات القاعدة العريضة والوزن السياسي الثقيل داخل قوى الحرية والتغيير تفكر في الانفصال عن الكتلة حتى تستطيع التجهيز جيدًا لانتخابات 2022 (13). ويُتوقع أن تزداد أسباب الخلاف بين مكونات الحرية والتغيير ذات الروابط الاقتصادية بنوع معين من القطاعات في الفترة الانتقالية التي تتضمن بطبيعتها سن تشريعات وسياسات قد تضر، على سبيل المثال، الرأسمالية الزراعية (التي تعتبر الداعم الرئيسي لحزب الأمة القومي) أو الرأسمالية التجارية (التي تعتبر الداعم الرئيسي للأحزاب الاتحادية) وهو ما قد يكون سببًا إضافيًا للخلاف بين هذه الأحزاب. أخيرًا، فإن إصرار هذه القوى على السيطرة المنفردة بالسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ورفضهم للتفاوض مع باقي القوى السياسية المعارضة غير الموقعة على إعلان الحرية والتغيير (مثل: الجبهة الوطنية للتغيير وتيار نصره الشريعة وجبهة الشرق، وغيرها) يعني أن هذه القوى لن تقبل بالدخول في السلطة التشريعية القادمة (باقي المقاعد التي تمثل 33% من البرلمان) وستكون في خانة المعارضة لقوى الحرية والتغيير.

ج- الإسلاميون

أقصد بمصطلح "الإسلاميون" هنا تلك الكتلة السياسية والمجتمعية التي تشمل: حزب المؤتمر الوطني، والحركة الإسلامية، والأحزاب الإسلامية التي خرجت من النظام الحاكم مبكرًا (الجبهة الوطنية للتغيير والمؤتمر الشعبي مثلًا)، والسلفية الحركية (مثل تيار الشريعة والقانون)، وما يُعرف بـ"إسلاميو الرصيف" وهي عبارة تُطلق على القواعد الشعبية التي تحمل ولاء لفكر الإسلاميين لكنها تركت أحزابهم السياسية مبكرًا. تحمل هذه الكتلة، بالرغم من عدم تجانسها، ثلاث مزايا تجعلها ذات تأثير في المعادلة السياسية.

أولاً: الإسلاميون وإدارة دولاب الدولة

أحد الفروق الجوهرية بين الثورة المضادة في مصر والسودان تكمن في طبيعة تغول النظام السابق في مؤسسات الدولة، ففي مصر، كان التغول يتم عن طريق ضباط الأمن المتقاعدين، ولذلك فقد كانت المؤسسة العسكرية في مصر مسيطرة على الاقتصاد من ناحية، وعلى دولاب الدولة من ناحية أخرى. أما في السودان، فإن تغول النظام السابق في دولاب الدولة تم عن طريق كوادر المؤتمر الوطني وكوادر الإسلاميين ولم يكن عن طريق المؤسسة العسكرية. ومن المهم أن نعرف أن جزءًا كبير من هذه الكوادر قد تخرى عن أفكار النظام السابق وبدأ في كثير من المراجعات الفكرية ثم أسسوا أجسامًا سياسية

معارضة (على سبيل المثال، مذكرة الألف أخ في 2011، ثم مبادرة "سائحون" في 2012، ثم الحركة الوطنية للتغيير في 2013، ثم انقسام غازي صلاح الدين في 2014، ثم تكوين حركة 52 في 2014، وآخرها تكوين تنسيقية الإسلاميين التي دعمت الثورة)، أو اعتزلوا العمل السياسي ككل (مثل إسلامي الرصيف). النتيجة الطبيعية لذلك هي أن المؤسسة العسكرية في السودان لم تستطع أن تسيطر على دولا الدولة، بل قام عدد كبير من الإسلاميين الموجودين في دولا الدولة بدعم الثورة. فعلى سبيل المثال، قام عدد من النقابات السابقة، والتي كان يسيطر عليها كواد النظام السابق، بحل نفسها لصالح نقابات شرعية منتخبة وأكدوا أنهم جزء أصيل من الثورة السودانية، وهذا ما حدث بالضبط لنقابة العاملين في بنك السودان المركزي وفي عدد من المؤسسات. كما أن أغلب العاملين والمديرين بالشركات الاستثمارية التابعة للجيش/الأمن هم من ضباط الإسلاميين كذلك.

ثانياً: الإسلاميون وتركة المؤتمر الوطني

على طول الـ30 عامًا التي حكم فيها المؤتمر الوطني البلاد، استطاع هذا الحزب أن يُنشئ شبكة علاقات سياسية مع الريف السوداني وقياداته الأهلية وطرقه الصوفية، وكان الريف السوداني هو الذي يمثّل الثقل السياسي للمؤتمر الوطني في الانتخابات السياسية العامة. قام عدد من قادة المؤتمر الوطني بإدارة هذه الشبكة السياسية الكبيرة والفعالة طول سنوات الإنقاذ السابقة، هؤلاء القادة هم من سعى خلفهم حميدتي لمساعدته في وراثة تلك الشبكة السياسية الفعالة. فقد قام حميدتي بتعيين عدد من كبار قادة المؤتمر الوطني كمستشارين له، مثل: عبد الله صافي النور، وآدم جماع (والي كسلا السابق)، والإعلامي، الصادق الرزيقي، وعبد الماجد هارون (وكيل وزارة الإعلام السابق)، وصديق ودعة الذي حشد لحميدتي قيادات الإدارات الأهلية بدارفور لمبايعته وتقويضه، وحامد ممتاز (رئيس قطاع التنظيم السابق)(14). أضف إلى ذلك، أن كثيرًا من الإسلاميين المعزولين للشأن السياسي، بسبب الامتيازات المباشرة أو غير المباشرة أثناء حكم النظام السابق، أصبح لهم نفوذ اجتماعي واقتصادي لا يمكن تجاهل أثره، بالمجموع، في حال قرر هؤلاء الإسلاميون التعاون مع حكومة قادمة أو عدم التعاون.

ثالثاً: الإسلاميون والقدرة على التأثير

قد يعتقد كثير من الناس أن سقوط الإنقاذ كمشروع "للإسلام السياسي" يعني أن فكر الإسلاميين لن يجد له موطئ قدم في السودان في السنوات القادمة على الأقل، لكن ما قام به "تيار الشريعة والقانون" الذي يضم كبار قادة السلفية الحركية وبعض قادة الحركة الإسلامية من حراك سياسي يدعو لحماية "الشريعة" كمصدر من مصادر التشريع في الدستور وقدرتهم على الحشد والتظاهر لا يمكن التقليل من أثرها في استقرار الفضاء السياسي. بل إن هذا الحراك لتيار الشريعة وفّر أسبابًا وشرعية للمجلس العسكري في أيام التفاوض بينه وبين قوى الحرية والتغيير، وجعل المجلس العسكري نفسه يرفع شعار "الشريعة الإسلامية" كأحد الاعتراضات التي وجهها لقوى الحرية والتغيير(15).

نقطة الضعف المركزية لكتلة الإسلاميين أنها كتلة غير متجانسة وغير منظمة في الوقت الراهن، وهو ما يجعلها عرضة بصورة مستمرة للتوظيف من قبل الفاعلين السياسيين الذين يستطيعون تحييد هذه الكتلة عن طريق تقديم خطاب سياسي توافقي غير إقصائي والقادرين كذلك على الوصول لتسوية سياسية ما باقي كواد المؤتمر الوطني لتوظيف شبكة علاقاته مع الريف السوداني وقياداته.

د- القوى الخارجية

تحدثنا سابقاً عن الدور المحوري الذي لعبته القوى الخارجية في الضغط على المجلس العسكري للقبول باتفاق 17 أغسطس/آب 2019، وبنود هذا الاتفاق نفسه تعكس التفاهات الداخلية لتلك القوى التي أرادت الاستقرار السياسي في

السودان، لكنها في نفس الوقت لم تُرد أن يقوم المجلس العسكري بتسليم كل السلطة للمدنيين. بعد سقوط البشير، في أبريل/نيسان 2019، حدثت معركة بين "الاتجاه الإفريقي" الذي كان يسعى لدعم التحول الديمقراطي في إفريقيا بقيادة الاتحاد الإفريقي، وبين دول "التحالف العربي الثلاث: الإمارات والسعودية ومصر". فبينما رفض الفريق الأول، عبر مجلس السلام والأمن في الاتحاد الإفريقي، استلام المجلس العسكري للسلطة وطالبه بتسليم السلطة للمدنيين في 15 يوماً، قام الفريق الثاني بدعم المجلس العسكري مادياً ودبلوماسياً. فقد قامت الإمارات والسعودية بدعم المجلس العسكري بقيمة 3 مليارات دولار، أما مصر فقد ضغطت في الاتحاد الإفريقي لتمديد مدة تسليم السلطة للمدنيين لتصبح 90 يوماً. وبعد وقوع مجزرة القيادة العامة، قامت مصر بمحاولات لإيقاف مرسوم "تعليق عضوية" السودان في الاتحاد الإفريقي، لكن الموقف الشجاع لنيجيريا أحبط تلك المحاولات.

ومع زيادة التمثيل الإفريقي في المفاوضات بعد مجزرة القيادة العامة وتدخل رئيس الوزراء الإثيوبي للتوسط بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير، إلا أن الذي أثار بصورة مباشرة في الوصول إلى اتفاق 17 أغسطس/آب هما دولتا أميركا وبريطانيا. فبعد مجزرة القيادة العامة، خشيت الدولتان من انفلات الأمن في السودان وهو ما سيهدد الأمن الإقليمي في القارة، فقامت وزارة الخارجية الأميركية بإرسال دونالد بوث، مبعوثها الخاص السابق لدولتي السودان وجنوب السودان، للوصول إلى اتفاق بين الطرفين. كان الكارت الذي أُنعت به أميركا وبريطانيا كلاً من الإمارات والسعودية بالقبول ببنود التفاوض هو أن الأخيرتين تتحملان جزءاً من المسؤولية في مجزرة القيادة بسبب دعمهما لحميدتي، كما أنهما في حاجة ماسة لتخفيف الأضواء المسلطة عليهما من قبل المجتمع الغربي، خصوصاً بعد التوبيخ الذي قدمه الكونغرس الأميركي لهما بسبب حرب اليمن وقرار المحكمة العليا البريطانية بعدم قانونية بيع الأسلحة للسعودية. أضف إلى ذلك، أن الشارع السوداني أثبت عزيمة كبيرة لا تتكسر خصوصاً بعد خروجه في مليونية 30 يونيو/حزيران 2019 كتأكيد لرفضه لكل محاولات القمع، وبالتالي فلا يمكن التعامل مع هذا الشارع إلا بتكتيك دبلوماسي بدلاً من وسائل العنف (16).

مع ذلك، فالمعسكر العربي ليس على تجانس تام، فتصور مصر لمستقبل حميدتي في السودان وعلاقته بالجيش مختلف عن تصور الإمارات والسعودية، كما أن تصورات هذه الدول الثلاث لمصالحها في السودان والقرن الإفريقي مختلفة بصورة كبيرة. أضف إلى ذلك، أن الصراع الذي يمكن أن ينشأ بين الوكلاء المحليين لهذه القوى الخارجية يؤثر كثيراً على فاعلية خططهم على الأرض (مثل الصراع بين قوش وحميدتي).

سيناريوهات المستقبل وتحديات حكومة الحرية والتغيير الانتقالية

سيواجه رئيس الوزراء السوداني، عبد الله حمدوك، وحكومته التي تم تعيينها مؤخراً ثلاثة تحديات مركزية: إصلاح الوضع الاقتصادي في السودان، وتحقيق السلام الشامل والعدل، وإنجاح الفترة الانتقالية والوصول إلى انتخابات 2022. فواحدة من أهم تحديات الثورة في السودان مقارنة بكل الثورات في المنطقة أنها حدثت في وقت انهيار اقتصادي كامل، وبالتالي فالتحدي الرئيسي الذي سيواجه أي حكومة جديدة هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة. ولا يمكن تحقيق هذا الاستقرار الاقتصادي من دون تحقيق الاستقرار السياسي الذي يحتاج بدوره لإنهاء كل الحروب والنزاعات الأهلية عن طريق مخاطبة جذور التهميش والحرب في السودان والوصول إلى اتفاق سلام شامل مع الحركات المسلحة. وفي ظل تحليل علاقات السلطة والقوة للفاعلين الرئيسيين في المشهد السوداني هناك مساران محتملان للفترة الانتقالية في السودان:

أ- حميدتي وإجهاض التحول الديمقراطي

وهذا سيحدث إذا استمر حميدتي في التمدد السياسي وبناء رصيد شعبي عبر تقديمه للخدمات العامة من أمن وتعليم وصحة طوال الشهور القادمة، مستفيداً في ذلك من مصادر التمويل الكبيرة التي يسيطر عليها. لكن هذا السيناريو يتوقف على عاملين: أولهما هو قدرة حميدتي على إعادة إنتاج نفسه كفاعل سياسي وطني يجسد مصالح كل السودانين، وهذا العامل يتضمن كذلك قدرته على تحييد أو احتواء كتلة الإسلاميين لصفه، كما يتضمن كذلك قدرة حميدتي على خلق توازن بين سيطرته على عائدات الذهب وإعادة ضبط واستقرار الاقتصاد السوداني بمنطق أن هذا التوازن ضروري لتحقيق طموحه السياسي، كما شرحنا سابقاً. ثانيهما، وهو الأهم، فشل حمدوك في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وعدم قدرته على الوصول لتسوية سياسية مع المجلس العسكري فيما يتعلق بملف "الذهب" والشركات التابعة للجيش والشرطة ومصادر التمويل المختلفة لقوات الدعم السريع، بالإضافة إلى حدوث انقسامات وخلافات داخل الحرية والتغيير ستتسبب في خسارتها لتأييد الشارع السوداني. وجود هذا العامل الثاني سيؤدي إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والأمنية في الشارع السوداني، وسيجعل حميدتي أو قيادة الجيش (الخاضعة لحميدتي) هي "أخف الضررين" أمام شريحة معتبرة من ذلك الشارع، أما من سيرفض صعود حميدتي أو وكرائه لسدة الحكم من قوى الحرية والتغيير أو الشارع فسيعامل بالقمع المفرط غالباً.

ب- حمدوك والخروج من الفترة الانتقالية والوصول إلى انتخابات 2022

سيعتمد هذا السيناريو على عدة عوامل، أولاً: قدرة حمدوك على الوصول لتسوية سياسية مع المجلس العسكري فيما يتعلق بملف "الذهب" والشركات التابعة للجيش والشرطة ومصادر التمويل المختلفة لقوات الدعم السريع بما يضمن تحقيق قدر معتبر من الاستقرار الاقتصادي في البلاد. ثانياً: قدرة حمدوك على بناء تأييد شعبي منفصل عن قوى الحرية والتغيير تسمح له بجعل الشارع يعمل ككارت ضغط يمكن استخدامه في وجه المجلس العسكري وفي وجه قوى الحرية والتغيير نفسها. ثالثاً: قدرة حمدوك على أن يسبق حميدتي في تحييد كتلة "الإسلاميين" لصالحه؛ الأمر الذي سيمكنه من الوصول إلى الريف السوداني، وتفعيل العاملين بمؤسسات الدولة لصالحه، وسيحقق له استقراراً سياسياً معتبراً. أضف إلى ذلك، أن وجود الإسلاميين في الفضاء السياسي هو عامل مساعد لبناء علاقة خارجية متزنة مع تركيا وقطر، وذلك لأن حميدتي، بحكم ارتباطه المالي والسياسي بالإمارات والسعودية، سيكون ضد تكوين علاقة متزنة مع هاتين الدولتين. وجود علاقة متزنة مع قطر أمر مهم جداً في إدارة ملف السلام الشامل ولا يمكن تجاهله، خصوصاً أن قطر طوال السنوات العشرة السابقة كانت هي الراعية الرئيسية لمفاوضات السلام في دارفور (17). أيضاً، إحدى الحركات المسلحة الرئيسية، حركة العدل والمساواة، التي يرأسها جبريل إبراهيم، هي في نهاية الأمر محسوبة على الإسلاميين وأية محاولة لإقصائها ليست في صالح ملف السلام الشامل. رابعاً: نجاح الاتحاد الإفريقي في الاستمرار في لعب دور الضامن والداعم للانتقال الديمقراطي في السودان، مع مقدرة حمدوك على توظيف عدم تجانس القوى الخارجية واستثمار علاقاته مع مجتمع المؤسسات التمويلية لصالح تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي في البلاد.

* خالد عثمان الفيل، باحث وكاتب سوداني.

مراجع

- (1) خالد عثمان الفيل، الحراك في السودان: الفاعلون الرئيسيون والسيناريوهات المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات، 21 يناير/كانون الثاني 2019، تم التصفح في 27 أغسطس/آب 2019: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/01/190121062533022.html>
- (2) Alex de Waal, Sudan crisis: The ruthless mercenaries who run the country for gold, BBC, Published on 20 July 2019, accessed August 21, 2019: <https://www.bbc.com/news/world-africa-48987901>
- (3) Andrew McGregor, Army for Sale: Sudan's Rapid Support Forces and the Battle for Libya, AIS, Published on 4 August 2019, accessed August 21, 2019: <https://www.aberfoylesecurity.com/?p=4487>
- (4) Patrick Kingsley, By Stifling Migration, Sudan's Feared Secret Police Aid Europe, The New York Times, Published on 22 April 2019, accessed August 21, 2019: <https://www.nytimes.com/2018/04/22/world/africa/migration-european-union-sudan.html>

- (5) Transparency International UK, Defence and Security Programme, Government Defence anti-corruption Index 2015, Full Country Assessment, Sudan
- (6) الجزيرة، السودان.. اعتقالات متواصلة لقادة بالجيش والأمن محسوبين على الإسلاميين، موقع الجزيرة نت، 28 يوليو/تموز 2019، تم التصفح في 27 أغسطس/آب 2019 <https://bit.ly/2YqbcZ>
- (7) (7) رددوا: "حقنا بس" .. موجة من الغضب وسط أفراد هيئة العمليات بجهاز الأمن والمخابرات، موقع باج نيوز، 23 أغسطس/آب 2019، تم التصفح في 25 أغسطس/آب 2019: <https://bajnews.net/62555/>
- (8) Alex De Waal, Cash and contradictions: On the limits of Middle Eastern influence in Sudan, African Arguments, <https://africanarguments.org/2019/08/01/cash-> africanarguments.org, Published on 1 August 2019, accessed August 26, 2019: and-contradictions-on-the-limits-of-middle-eastern-influence-in-sudan/
- (9) International Crisis Group, crisisgroup.org Nurturing Sudan's Fledgling Power-sharing Accord, crisisgroup.org, published on <https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa/sudan/nurturing-sudans-fledgling-> 20 August 2019, accessed August 26, 2019 power-sharing-accord
- (10) Alex De Waal, Sudan: a political marketplace framework analysis. Occasional Papers (19). World Peace Foundation, 2019, <http://eprints.lse.ac.uk/101291/> eprints.lse.ac.uk, published on 29 Aug 2019, accessed August 26, 2019.:Somerville, MA
- (11) وجوه اعتراض الجبهة الثورية هو مطالبتها بأن تكون "وثيقة السلام الشامل"، التي ينبغي أن تكتمل خلال الشهور الستة الأولى من الفترة الانتقالية، هي المحيّد لكل هياكل الحكم وتوزيع السلطة، وهي التي ستستخ كل بنود تتعارض معها في "الوثيقة الدستورية" التي تم التوقيع عليها في 17 أغسطس/آب 2019، وذلك لأن أي اتفاق سياسي قبل معالجة جذور الحرب في السودان لن يحقق الاستقرار.
- (12) الحرية، السودان.. حل "العسكري الانتقالي" وتشكيل مجلس السيادة، موقع الحرية، 20 أغسطس/آب 2019، تم التصفح في 25 أغسطس/آب 2019: <https://arbne.ws/2LhsFOk>
- (13) مقابلات قام بها الكاتب مع بعض الناشطين.
- (14) الجزيرة مباشر، مستشارون حول حميدتي.. مهام خلف أبواب القصر، موقع الجزيرة مباشر، 12 يوليو/تموز 2019، تم التصفح في 20 أغسطس/آب 2019: <https://bit.ly/32s1715>
- (15) خالد عبد العزيز ونادين عوض الله، المجلس العسكري الانتقالي بالسودان يريد الشريعة الإسلامية مصدر التشريع، رويترز، 7 مايو/أيار 2019، تم التصفح في 25 أغسطس/آب 2019: <https://ara.reuters.com/article/idARAKCN1SD2OM>:2019
- (16) . Alex DeWaal, Ibid
- (17) .Alex DeWaal, Ibid